

Distr.: General
21 September 2012
Arabic
Original: English

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية



اجتماع الدول الأطراف

الاجتماع الثاني والثلاثون

نيويورك، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت

انتخاب تسعة أعضاء في اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وفقاً للمواد من ٢٨ إلى ٣٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، ليحلوا محل الأعضاء الذين تنتهي مدة ولايتهم في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

انتخاب أعضاء اللجنة المعنية بحقوق الإنسان*

مذكرة من الأمين العام

إضافة

- ١- وفقاً للفقرة ٤ من المادة ٣٠ وللمادة ٣٢ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، سيدعو الأمين العام إلى عقد الاجتماع الثاني والثلاثين للدول الأطراف في العهد في مقر الأمم المتحدة يوم الخميس ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.
- ٢- وتتضمن الوثائق CCPR/SP/81/Add.1-3 السير الذاتية الخاصة بأحد عشر مرشحاً والواردة حتى ٢٦ حزيران/يونيه ٢٠١٢ والسير الذاتية للمرشحين الآخرين التي وردت بعد هذا التاريخ.
- ٣- وترد في مرفق هذه الوثيقة السيرة الذاتية للمرشحة التي اقترحتها غامبيا في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢.

* يمكن الاطلاع على السير الذاتية الكاملة للمرشحين بالصيغة التي قدمتها الدولة الطرف المعنية على الموقع الشبكي لفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان <http://www2.ohchr.org/english/bodies/hrc/elections32nd.htm>.

٤ - وفيما يتعلق بالوثيقة CCPR/SP/81/Add.3، أبلغت البعثة الدائمة للبحرين لدى الأمم المتحدة الأمانة العامة في مذكرة مؤرخة ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ بأن الحكومة قررت سحب ترشيح السيد أحمد عبد الله فرحان لانتخابات عضوية اللجنة المعنية بحقوق الإنسان.

السيرة الذاتية للمرشحة

ناسيسي سالا - ودّا

تاريخ ومكان الميلاد: ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧١، بانجول

لغات العمل: الإنكليزية

الوظيفة/المهام الحالية

عُينت قاضياً لدى محكمة استئناف غامبيا

الأنشطة المهنية الرئيسية (١٩٧٨ إلى ٢٠١٠)

'١' من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٤: عملت كاتباً قانونياً في ديوان النائب العام بوزارة العدل. وألحقت بمكتب مدير النيابة العامة، وهو الشعبة الجنائية التابعة لديوان النائب العام ووزارة الدولة لشؤون العدل في غامبيا. وعملت هناك كمسؤولة عن تسجيل جميع ملفات القضايا الجنائية ورفع القضايا الموضوعية في المحكمة إلى مجلس الدولة، فضلاً عن تجهيز طلبات متفرقة في قلم المحكمة العليا إضافة إلى إيداع الإفادات لدى مجلس الدولة. وعملت أيضاً داخل وزارة الدولة نفسها في إدارة القيم على التركات بين الولايات.

'٢' من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٩٨: شغلت وظيفة المدعي العام في الشعبة الجنائية التابعة لديوان النائب العام ووزارة الدولة لشؤون العدل. وتولت مهاماً شملت وضع آراء قانونية تتعلق في معظمها بقضايا جنائية وتحرير بيانات ادعاء أو دفاع ولوائح اتهام وأنواع أخرى من الوثائق القانونية والمقاضاة في جميع أنواع القضايا على مستوى المحاكم الجزئية.

'٣' من كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ إلى ٢٠٠١: عملت كمستشار دولة في ديوان النائب العام ووزارة الدولة لشؤون العدل. وظلت معينة بالشعبة الجنائية في وزارة الدولة لشؤون العدل. واضطلعت في ذلك الوقت بمسؤوليات شملت وضع آراء قانونية حول قضايا جنائية وتحرير وثائق قانونية تتعلق في معظمها بقضايا جنائية والمقاضاة في جميع أنواع القضايا في المحاكم الجزئية والمحكمة العليا ومحكمة الاستئناف ومحكمة التمييز وإسداء المشورة إلى الحكومة بشأن مسائل خاصة بالقانون الجنائي.

- '٤' من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣: رُقِّيت إلى منصب كبير مستشاري الدولة وشملت مهامها آنذاك، إضافة إلى المهام المشار إليها أعلاه، توجيه المحامين المساعدين في المحكمة في القضايا الجنائية والمدنية على حد سواء.
- '٥' تموز/يوليه ٢٠٠٢: النيابة، حيث شغلت وظيفة القَيِّم بالنيابة على التركات بين الولايات لمدة ثلاثة أشهر.
- '٦' كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤ إلى نيسان/أبريل ٢٠٠٥: رُقِّيت إلى منصب مستشار الدولة الرئيسي. وشملت مهامها إضافة إلى المهام المشار إليها أعلاه المقاضاة وإقامة الدعاوى في القضايا الجنائية البالغة الأهمية، وقد اضطلعت بهذا العمل لوحدها بإشراف بسيط أو حتى بدون أي إشراف.
- '٧' من نيسان/أبريل ٢٠٠٥ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥: رُقِّيت إلى منصب نائب مدير النيابة العامة في الشعبة الجنائية التابعة لوزارة الدولة ذاتها. وفي تلك المرحلة، كانت تعمل مباشرة مع مدير النيابة العامة وتحت إشرافه، وشملت مهامها آنذاك المقاضاة في القضايا الجنائية الهامة بجميع أنواعها، ومنها ما يلي:
- جرائم القتل وغيرها من الجرائم المرتكبة بحق الأشخاص والجرائم عبر الوطنية وجرائم المخدرات وجرائم العقاقير الأخرى والجرائم التي تنطوي على الاتجار بالأطفال والجرائم الاقتصادية وما إلى ذلك.
- وفي تلك المرحلة، عملت بصفقتها مديراً للنيابات العامة في الشعبة الجنائية أثناء غياب مدير النيابة العامة عن الولاية.
- وترأست أيضاً وحدة جرائم القتل التابعة للشعبة الجنائية بديوان النائب العام.
- وعملت أيضاً كموظف مسؤول ومستشار قانوني لصالح بعض المؤسسات، مثل مكتب شؤون المرأة، وشملت مسؤولياتها تقديم المشورة القانونية في القضايا الجنسانية وتفسير الاتفاقيات الدولية وتحليلها، على سبيل المثال اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ودستور عام ١٩٩٧ وغير ذلك من قوانين غامبيا فضلاً عن قضايا قانونية أخرى كانت تُطرح.
- وعملت أيضاً في إعداد الصكوك الخاصة بتصديق جمهورية غامبيا على نظام روما الأساسي المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية، ولذلك فقد حضرت الجمعية الأولى للدول الأطراف في المحكمة الجنائية الدولية التي عُقدت في مقر الأمم المتحدة بنيويورك ما بين الثالث والعاشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢.
- وإضافة إلى ذلك، كانت الموظف المسؤول عن أنشطة المحكمة الجنائية الدولية/جمعية الدول الأطراف في لاهاي بهولندا والمحاكم المختصة الأخرى كالمحاكم التالية:

- المحكمة الجنائية الدولية لرواندا؛
- المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛
- المحكمة الخاصة لسيراليون؛
- المحكمة العراقية الخاصة.

وعملت أيضاً كموظف مسؤول عن اللجنة الاستشارية المعنية بالسجلات الحكومية. من كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦: عُيِّنت وكيلاً عاماً بالنيابة وسكرتيراً قانونياً في ديوان النائب العام ووزارة الدولة لشؤون العدل، وشملت مهامها إسداء المشورة لحكومة غامبيا والوزارات الحكومية بشأن مجموعة واسعة من المسائل القانونية فضلاً عن الإشراف على الشؤون الإدارية بوزارة العدل.

من أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ إلى أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧: حصلت على منحة شيفنينغ التي يقدمها المجلس البريطاني عن طريق وزارة التنمية الدولية لمتابعة برنامج للماجستير في القانون مدته سنة واحدة في مجال قانون حقوق الإنسان بجامعة لندن متروبوليتان في المملكة المتحدة.

من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠: عُيِّنت قاضياً في المحكمة العليا وعملت في عدة شعب تابعة للمحكمة العليا، مثل الشعبة الجنائية وشعبة القضايا المتنوعة والأسرة وشعبة بريكاما وقد كُلفت في هذه الفترة بالعمل في الشعبة التجارية.

المؤهلات العلمية

مدرسة غامبيا الثانوية، بانجول، غامبيا: شهادة الثانوية العامة، المستوى العادي، ١٩٩٠. الشعبة الأولى: المجموع الكلي: ١٨

مدرسة غامبيا الثانوية، بانجول، غامبيا: شهادة في الثانوية العامة، المستوى المتقدم، ١٩٩٢. حصلت على ثلاث شهادات من المستوى المتقدم ألف 'A' في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢

جامعة أنغليا بوليتكنيك، المملكة المتحدة، بكالوريوس في الحقوق (بدرجة الشرف) ٢,٢ كلية الحقوق بسيراليون، المحاماة، بكالوريوس ١:٢

حصلت على إجازة المحاماة الغامبية في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ ومُنحت شهادة ممارسة مهنة المحاماة والعمل كمستشار لدى المحاكم العليا في غامبيا جامعة متروبوليتان لندن - ماجستير في الحقوق